

الأبعاد التداولية لمباحث التقديم والتأخير عند العرب

الدكتور بلخير ارفيس

جامعة المسيلة

كلية الآداب واللغات

ملخص

يحاول هذا المقال البحث في أحد المواضيع التراثية- وهو التقديم والتأخير- وفق رؤية تداولية، محاولا الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن مقارنة مفاهيم الدرس البلاغي القديم بمفاهيم الدراسات التداولية الحديثة؟ وما هي الإضافة التي يمكن أن تحققها مثل هذه الدراسة؟ وتكمن أهمية دراسة مقاربات الدرس اللغوي الحديث وفق المفاهيم التراثية من الإضافة النوعية المقدمة في هذا المجال، خصوصا عند الباحثين من الطلاب والأكاديميين، فهي بهذا تعطي قاعدة خلفية للتعامل مع كل ما هو مستحدث وفق رؤية علمية ثاقبة، وعقلية فكرية مستنيرة، وذلك بمقاربة أحد أبواب الدرس البلاغي القديم، وهو التقديم والتأخير، مع ما طرحه التداوليات الحديثة. الكلمات المفتاحية: التداولية، الخطاب، البلاغة، التقديم والتأخير.

summury

This article attempts to examine one of the topics of heritage - preceding and delaying- according to a pragmatic vision, trying to answer the following questions: To what extent can the concepts of the old rhetorical lesson be approached with the concepts of modern pragmatic studies? and what addition can such a study achieve? Therefore, we will try to study a part from rhétorique heritage according to modern vision, by approaching one of the chapters of the old rhetorical lesson.

Keywords: pragmatics, discourse, rhetoric, preceding and delaying.

Résumé

Cet article tente d'examiner l'un des thèmes du patrimoine - précédant et retardant - selon une vision pragmatique, en essayant de répondre aux questions suivantes: Dans quelle mesure les concepts de la leçon de rhétorique ancienne peuvent-ils être abordés avec les concepts d'études pragmatiques modernes? et quelle addition une telle étude peut-elle réaliser? Nous allons donc essayer d'étudier une partie du patrimoine rhétorique selon la vision moderne, en abordant l'un des chapitres de l'ancienne leçon de rhétorique.

Mots-clés: pragmatique, discours, rhétorique,

مقدمة:

لقد مرّ الدرس اللغوي الحديث إلى حد الآن بمراحل ثلاثة، ولم يكن الانتقال من مرحلة إلى أخرى نابعا من ترف فكري، بل كل ما في الأمر أن ما يُقدم في كل مرحلة يثبت عجزه عن تأدية المهمة المنوطة به، وهي فهم اللغة. لقد أبانت دراسات الدال في المرحلة الأولى وقوف هذا الأخير عاجزا عن إعطاء رؤية تمكن من فهم اللغة، وكل ما أتى به لم يكن سوى رؤية شكلية لبنية الأنساق اللغوية في جانبها المادي دون الحصول على أي معنى، وعلى هذا الأساس، فقد تم تجاوزه للبحث في المدلول ومسوغاته، وفي أسسه وآلياته، والهيم الوحيد هو حصر الدلالة وكشف المدلول لتكون بذلك المطية الحقيقية لفهم اللغة.

لقد أدت الممارسات اللغوية إلى ضرورة تجاوز المعنى إلى أشياء أعمق، كونه قد أبان قصورا في بعض الأحيان خصوصا إذا تعلق الأمر بمقاصد المتكلمين، فقول المسافر للشاب: هناك عجوز، فيقف الشاب ويترك العجوز تجلس. فما علاقة "هناك عجوز" بترك الشاب لمكانه .

إن هذه المرحلة التاريخية في الدرس اللغوي هي المعروفة بالمرحلة التداولية. وهي قائمة على ضرورة فهم مقاصد المتكلمين من أجل فهم الحدث اللغوي .

إن اعتماد مقاصد المتكلمين لفهم الحدث اللغوي، وإن بدا جديدا في الدرس اللغوي الحديث، إلا أنه من الأمور المسلم بها في التراث العربي، ويظهر ذلك في عديد الأبواب المبنوثة خصوصا في كتب البلاغة.

إننا سنحاول في هذا المقال إسقاط هذه المفاهيم على أحد المواضيع التراثية، وهو التقديم والتأخير، لنتبين مدى وقوف العرب القدامى على أسس وآليات فهم اللغة من خلال هذا الموضوع، وسنعالج هذه القضية في المحورين التاليين:

المحور الأول: في مفاهيم التداولية

المحور الثاني: البعد التداولي في مباحث التقديم والتأخير

المحور الأول: في مفاهيم التداولية

لغة: أصل الكلمة مشتق من المادة اللغوية "دول"، وقد ورد في معجم مقاييس اللغة أنها تدل على شيئين: "أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: اندال القوم؛ إذا تحولوا من مكان إلى آخر، ومن هذا الباب، تداول القوم الشيء بينهم؛ إذا صار من بعضهم إلى بعض. والدولة لغتان. ويقال: بل الدولة

في المال، والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا على ذلك، ومن ذلك إلى هذا¹

وجاء في أساس البلاغة: "دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليه، والله يداول الأيام بين الناس: مرة لهم ومرة عليهم. ويقال: الدهر دول وعقب ونوب. وتداولوا الشيء بينهم، أي مرة لهذا ومرة لذلك. والماشي يداول بين قدميه، أي يراوح بينهما"²

جاء في لسان العرب: "تداولنا الأمر، أخذناه بالدول، وقالوا: دواليك، أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام، أي دارت. والله يداولها بين الناس. وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة... ويقال: تداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه. فعمل هذا مرة وهذا مرة"³

وقد ورد أصل هذا المصطلح في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"⁴ ومعناها: "تداولها: نصر فيها بين الناس، ندبل تارة لهؤلاء، وتارة لهؤلاء، كقوله وهو من أبيات الكتاب:

فيوما علينا ويوم لنا ويوما نساء ويوما نسر"⁵

وإذا نظرنا إلى صيغة التداولية وجدناها على صيغة تفاعلية، من صيغة تفاعل التي تدل على المشاركة، وهو ما تحمله لفظة التداولية؛ إذ إن هناك إجماعاً على أن معناها التحول، والتنتقل من جهة إلى أخرى، وهو ما يتطلب على الأقل طرفين كي يحدث بينهما التفاعل، وتتم بينهما المشاركة. وهو "حال اللغة؛ متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع. ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم. ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتاً - بهذه الدلالة - من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية... وغيرها"⁶

عند الغرب:

إن أصل مصطلح pragmatique في اللاتينية pragmaticus وفي الإغريقية pragmatics، وإنهما ليبشتركان في الأصل pragma والتي تعني الفعل، ثم أصبحت بفعل اللاحقة تطلق على كل ما هو عملي أو واقعي⁷

"وتنسب الموسوعة البريطانية أول استعمال لها إلى المؤرخ الإغريقي بوليبيوس (118 ق م) وقد أطلق هذه التسمية على كتاباته لتعني آنذاك تعميم الفائدة العملية ولتكون منبرا تعليميا، ومنها اشتقت اللغة الإنجليزية جميع المفردات التي ترتبط بكلمة "practice" وأهمها: practical التي من رحمها ولدت ما يسمى بالفلسفة الذرائعية أو البراغماتية pragmatism التي ذاع صيتها في القرن 19 وبشكل خاص في أمريكا"⁸

وقد وضع الدارسون العرب عدة ترجمات لها منها: النفعية، الذرائعية، التخاطبية، والتداولية. وهذا الأخير هو الأكثر انتشاراً، وقد وضعه طه عبدالرحمان حيث يقول: "وقد وقع اختيارنا من 1970 على مصطلح التداوليات مقابلاً للمصطلح الغربي (براغماتيقاً) لأنه يوفي المطلوب حقاً، باعتبار دلالاته على معنيين: الاستعمال والتفاعل معاً، ولقي من ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"⁹

غير أننا ما نلاحظه على هذه الترجمة هو نزعتها لتقريب المفهومين معجمياً، أكثر منه موضوعاتياً؛ فالتداول وإن نزع إلى التفاعل والاستعمال، فإن ذلك لا يكون في اللغة وحدها فحسب، بل يتجاوزها إلى أشياء أخرى كالمناصب والوظائف والأعمال.

ولهذا نجد أن أحد الباحثين ينتقد هذه الترجمة، فيقول: "أفضل ترجمة مصطلح (pragmaticus) بعلم التخاطب، وليس بالتداولية، أو النفعية، أو الذرائعية كما يفعل عدد من اللسانيين العرب توهما منهم بأن (pragmaticus) و (pragmatism) شيء واحد، والواقع أن المصطلح الأول يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهم ما يتفق مع معناها الحرفي، وهو علم الاستعمال. وإذا نظرنا إلى تراثنا البلاغي والأصولي فسنلاحظ أن الاستعمال -الذي يقابل الوضع عادة- يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب. ولذا فإن ترجمة (pragmatics) بعلم التخاطب أنسب في رأيي من الخيارات التي اطلعت إليها حتى الآن، أما (pragmatism) فهي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أن الفكرة النظرية لا تجدي نفعاً ما لم تكن لها تطبيقات عملية. وعلى الرغم من صلة منهجية بين المجالين والمصطلحين تكمن في التقليل من شأن المجرّد والعناية بما هو عملي وسياقي ومحرف فعلاً، فإن اهتمام الحقل المسمى (pragmatism) يقتصر على اللغة خاصة، في حين يعنى الحقل الآخر بالفلسفة، وإن امتدت آثاره في السياسة وعلم الاجتماع وغيرها"¹⁰

ونجد أن ما يطرحه هذا الباحث هو أقرب تقبلاً في الأوساط الطلابية والباحثين، وهو ما يثبتته الواقع الميداني، ونحن نرى في هذا المضمّار أن استعمال علم الخطاب أو التخاطبية أقرب بكثير إلى فهم المتلقين لجوهر هذا العلم وما يتبناه، وهو ما يمكنهم من تقبله أولاً، ثم التّأصيل له في تراثنا العربي ثانياً، والمساهمة فيه بإثرائه أو اتخاذ موقف منه في الأخير، خصوصاً وأن الساحة المعرفية في مجال النقد واللغة قد عرفت انفجاراً ضخماً هز أركان العديد من المصطلحات وأبدلها أثواباً تنزع بها إلى الحداثة وما بعدها أكثر من نزعتها إلى تراثها

كما أن أحسن ترجمة لها في جانبها الفلسفي هي النفعية أكثر من الذرائعية وهو ما هو متداول حتى في الحياة اليومية؛ حيث نقول: براجماتي، أو نفعي أما إذا قلنا: ذرائعي فإن هذا المصطلح لن يفهمه إلا الخاصة من ذوي الاختصاص أو المهتمين بشؤون الفكر والفلسفة

اصطلاحاً:

يعود استعمال التداولية إلى الفيلسوف الأمريكي شارلز موريس Charles Morris عام 1938؛ حيث وزع الرسوم

اللغوية حسب المخطط التالي: الجانب النحوي syntax ويعنى بعلاقة الرموز اللغوية ببعضها البعض. الجانب

الدلالي semantics ويعنى بالرموز اللغوية وعلاقتها بالأشياء التي تدل عليها. والجانب البراغماتي pragmatics ويعنى

بعلاقة الرموز اللغوية بالمتلقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال هذه الرموز وتوظيفها¹¹

وبصنيعه هذا، يكون شارلز موريس قد جعل التداولية جزءاً من علم العلامات؛ فهي في نظره "تعالج العلاقة بين العلامات

ومستعملها"¹²

لقد أخرج شارلز موريس البحث اللساني من بوتقة البنية الجامدة عند البنيويين، والمتكلم المثالي عند التحليليين؛ كونهما

قد عجزا عن تفسير اللغة، خصوصاً ما تعلق منها بالأداء الفردي، وما يتعلق به في توجيه كلامه وتحديد مقصوده، فجعل

الاستعمال المعيار الوحيد القادر على فهم اللغة، وهذا الاستعمال خاضع في ذاته للعديد من الضوابط التخاطبية والنفسية

والاجتماعية، أو ما يعرف بصورة مختصرة بالسياق.

إن أغلب التعريفات التي اطلعنا عليها في هذا المضمرة لا تخرج عن الإطار العام الذي تبناه موريس، ولكنها تنزع على

الأقل إلى الشرح أو التحليل أو التفصيل، وهو ما يسهل من عملية استيعاب هذا العلم ونشره، ويمكننا أن نذكر في ها المقام

ما يلي:

يعرف بيل التداولية بقوله: "دراسة الارتباط الضروري لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع بالمقام

اللغوي وبالمقام غير اللغوي، وارتباطها بوجود معرفة أساسية وبسرعة استحضر تلك المعرفة"¹³

وهذا التعريف في حقيقته لا يعدو أن يكون تفصيلاً لما طرحه شارلز موريس قبله.

وعرفها آخر بقوله "الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية"¹⁴

والجديد في هذا التعريف هو وصف التعابير بالرمزية، وهذا الأمر يجعله يدمج حتى قضايا المجاز أو ما يعرف بالانحراف

في الدرس الأسلوبي وبضرورة ربط تلك الرموز بسياقاتها المرجعية لإنجاح العملية التواصلية.

ويرى آخر أن التداولية تختص بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم أو الكاتب ويفسره المستمع أو القارئ؛ لأنها

مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم، أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ

منفصلة. التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم. التداولية هي دراسة المعنى السياقي... التداولية هي دراسة كيفية

إيصال أكثر مما يقال¹⁵

وهناك تعريف يدخل في تفصيله حد رح العملية التواصلية فيقول: "التداولية محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي: ماذا

نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا، بينما يظهر واضحاً أن

في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما

كنا نريد قوله؟¹⁶

ولقد استفاد الدارسون العرب مما قدمه الغربيون فنحتوا لأنفسهم تعريفات خاصة، فنجد مثلاً مسعود صحراوي يعرفها

بقوله: "علم جديد للتواصل، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة

ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"¹⁷

لقد اقتبس مسعود صحراوي هذا التعريف مما ذكره فرانسيس جاك F.Jacque حين يقول: "التداولية تتطرق إلى اللغة

كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا"¹⁸

وإذا قمنا بتفكيك هذا التعريف نجد ما يلي:

أن اللغة كظاهرة خطابية تعني دراسة منشئ الخطاب، انطلاقاً من معتقداته، ومقاصده، وشخصيته، وتكوينه الثقافي، ومن

يشاركه في العملية التخاطبية.

وكونها تواصلية يقتضي الإلمام بالوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف الزمانية والمكانية

وكونها اجتماعية يقتضي دراسة الظواهر المرتبطة باللغة وتفسيرها وفق الضوابط والأعراف المجتمعية

المحور الثاني: لأبعاد التداولية في التقديم والتأخير

يظهر التقديم والتأخير كآلية من آليات المتكلم في الخطاب يلجأ إليها أثناء إنجاز الفعل الكلامي وفق مقتضيات الاستلزام

الحواري بين طرفي العملية التخاطبية، هذا الاستلزام الذي تتجلى اختلافاته بين القدرة والأداء بالمفهوم التشومسكي، ومدى

قدرة وقابلية المتكلم في شحن ملفوظاته بطاقات دلالية مستلزمة في القول تمكن المخاطب من إلقاء القبض عليها والاستفادة

منها وذلك بتأويلها وما يتوافق ومستلزمات الحوار

ويعتبر باب التقديم والتأخير من أهم الأبواب في الدرس عربي القديم فهو " كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية . لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة . ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"19

وإن أصل التقديم وأساسه راجع إلى **القصد**، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: "واعلم أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : " منطلق زيد " و " ضرب عمرا زيد " . معلوم أن " منطلق " و " وعمرا " لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله . كما يكون إذا أخرجت"20.

وهذا الأمر هو ما ذكره الخليل غير أن عبد القاهر لم يذكره21

والضرب الثاني وهو "تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا . ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة : زيد المنطلق . وأخرى : المنطلق زيد . فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ . وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا"22 .

إن إلقاء الخبر مبني أساسا على **المقاصد** التي ينوي المتكلم إبلاغها، مع ضرورة مراعاة المقامات التواصلية؛ والضرورات التخاطبية التي يضعها نصب عينية لتكون هي الأساس الذي يتلقاه المخاطب .

وكل هذا ينبغي أن يكون وفق مستويين:

-الأول سطحي: وهو ضرورة الالتزام بالقواعد اللغوية وعدم الإخلال بأي واحدة منها.

الثاني: وهو الجانب المعنوي المحمول عن طريق الملفوظات التخاطبية، وهو "دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال"23

وعلى كل ؛ فعلى المتكلم أن يراعي **مبدأ التعاون** خصوصا إذا انتهك قاعدة الكيف، وذلك بربط كل ما يعدل عنه وفق مقتضيات السياق التخاطبي، ومن هنا يمكننا أن نجمل أهم المقامات التخاطبية التي يكون فيها العدول عن الأصل ضروريا لإنجاز أفعال تخاطبية ناجحة، ومن ذلك:

-تقديم المفعول به: الأصل في ترتيب الجملة العربية هو فعل وفاعل ومفعول به، فالمفعول به رتبته التأخير، وقد تفرض بعض المقامات التخاطبية تقديمه. ومثاله: قتل الخارجي زيد، ففي هذا المثال أمران:

الأول عدول عن القاعدة النحوية في كون المفعول به يتأخر، والثاني في احترام مبدأ التعاون وهو ربط العدول بالقصد والسياق "البلاغي يحصر على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد عن التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطاً على التركيب في حد ذاته فحسب، وإنما في خواصه" 24، وفي المثال الذي ذكرنا لا يبحث المتلقي إلا على مصير المفعول به، فلا يهيمه أمر الفاعل مطلقاً، ولهذا يقول "قتل الخارجي زيد". ولا يقول: قتل زيد الخارجي. لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة. فيعنيهم ذكره ويهيمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه. 25 وهكذا ينبغي النظر إلى المنجز القولي في صورته التفاعلية مع المقامات التخاطبية -التقديم والتأخير مع همزة الاستفهام: وهذا الأمر ينبغي أن يراعى فيه مبدأ التعاون والقصد مثل سابقه، حتى وإن شكل هو نفسه عدولاً عن قاعدة الكيف، حتى يؤدي المنجز القولي وظيفته الاتصالية ويتحقق مع التواصل والإنجاز، وأساس هذا الأمر:

إذا كانت الهمزة للاستفهام عموماً، وبها يستفسر عن قضية تخاطبية ما، فقد اعتبر سيبويه "أن المسئول عنه يجوز أن يتقدم في الكلام وأن يتأخر، غير أنه يفضلُه مقدماً، لأنه المقصود من الاستفهام" 26، غير أن عبد القاهر الجرجاني يلتقط من سيبويه هذا المعنى 27 ويعمل فيه ذوقه وحسه، ليبري أن المسئول عنه مقدم لا محالة سواء كان اسماً أم فعلاً حتى تتجس العلية التخاطبية ويتم الإنجاز. وتفصيل ذلك كالآتي:

فإذا بدأت بالفعل كان الشك فيه مثل: أقلت. وإذا بدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، مثل: أنت قلت هذا؟ ففي هذه الحالة، أنت لا تشك في الفعل إطلاقاً، وإنما في فاعله، ولهذا تشير إلى الفعل بقولك هذا.

وعليه لا يمكن تداولياً أن يقال: أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ كما لا يمكن أن يقال: أنت قلت شعراً قط؟ وأنت رأيت إنساناً.

وإذا تبين الفرق بينهما، لزم هذا الفرق ما كان للتقرير "فإذا قلت: أنت فعلت ذلك؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل" 28 وهذا الأمر هو ما تبناه المبرد 29 والأمدي 30 من قبل

ومثاله قوله تعالى "قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمَ" 31 فهم لم يشكوا في كسر الأصنام وتحطيمها، وإنما في الفاعل الذي حطمها، وإلا لما كانوا أشاروا إليه بقولهم "هذا"، ولهذا كان جواب سيدنا إبراهيم "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ" 32 "ولو كان الفعل بالتقرير لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل" 33،

-الاستفهام مع الفعل المضارع: المضارع يعني الحال أو الاستقبال، فإذا كان المقصود الحال كان المعنى أن تقرره إما بالفعل، إذا بدأت بالفعل، وإما بكونه الفاعل إذا بدأت بالاسم، أما إذا كان المقصود بالمضارع الاستقبال كان المعنى منه الإنكار، فإذا بدئ بالفعل أنكّر الفعل ومثاله قول الشاعر:

أبقتني والمشرقي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وإذا بدئ بالاسم كان الإنكار متعلقا بالفاعل.

وغرض الإنكار "ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع وعي بالجواب إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه" 34

ومثاله قوله تعالى " أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ " 35 ليس إسماع الصم مما يدعيه أحد، فيكون ذلك للإنكار، وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه، وأن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعهم، منزلة من يرى أنه يسمع الصم ويهدي العمي " 36

والأمر ذاته بالنسبة للمفعول به، فقولك: أزيذا تضرب، إنكار منك بأن يكون زيد بمثابة من يضرب، ومنه قوله تعالى: " قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخْذُ وَلِيًّا " 37. فهو إنكار من أن يكون هناك ولي غير الله، وهو مالا يؤديه القول: " قل: أأتخذ وليا غير الله " وذلك "لأنه حصل بمعنى التقديم قولك، أليكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأليكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك" 38

وأما إذا كان "يفعل" لفعل موجود؛ فإن المعنى ينقسم بين الإقرار أو الإنكار ومثاله " أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ " 39

فكل صيغة لها مفهومها وقصدها ولا يمكن لأي منها أن تحل محل الأخرى، وبذلك فالبعد التداولي في هذا الأمر لا غبار عليه.

التقديم والتأخير مع النفي:

يأخذ التقديم والتأخير مع النفي المعنى نفسه تداوليا، فالذي يقدم؛ يكون أصل الكلام مبنيًا عليه، فعندما نقول: ما فعلت، نفيت فعلا عن نفسك لم يثبت أنه مفعول، أما إن قلت: ما أنا فعلت، فقد نفيت عن نفسك فعلا ثبت أنه مفعول. وإذا استقام هذا المعنى؛ وجدنا أنه لا يمكن أن نقول: ما أنا قلت شعرا قط، أو " ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس ". غير أن سعد الدين التفتازاني أجازته إذا قامت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص، كما إذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين، أحدهما أنك قلت هذا القول، والثاني أنك تعتقد أن قائله غيرك، فيقول لك: أنت قلت لا غيرك، فتقول له: ما أنا قلته، ولا أحد غيري. قصد إلى إنكار نفس الفعل، فتقدم المسند إليه لي مطابق كلامه... وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره، كما في هذا المثال، بخلاف قولك: ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري فإنه لا يصح " 40

ويكون الأمر نفسه مع المفعول به، فإذا قلت: ما ضربت زيدا، نفيت أن يكون معك ضرب على الإطلاق، أما قولك: ما زيدا ضربت، فيعني أن وقع الضرب منك ثابت، غير أنه ليس على زيد، وإنما على شخص آخر، وإذا كان ذلك كذلك، لم يجز القول: " ما زيدا ضربت، ولكنني أكرمته "

وما يجري على المفعول به، يجري على الجار والمجرور، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، يعني أنه لم يكن من أمر، أما إن قلت: ما بهذا أمرتك، ثبت أنك أمرته بشيء غير الذي قام به.

التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر

ينقسم تقديم الفاعل إلى قسمين:

الأول: الإفصاح عن الفعل وإنكار أن يكون غيره قد فعله، بل قد كان منه الانفراد به، والاستبداد به، كقولنا "أنا قلت في فلان.

الثاني: أن لا يكون القصد منه التفرد والاستبداد بالفعل، وإنما له أمور كثيرة منها:

- "أنت أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك" 41

فإذا قلت في شخص: هو يحب الثناء. فقصدك أنت أنك لم تفرده بحب الثناء، ولكنك أردت أن تحقق على السامع حب الثناء

ومنه قول الشاعر:

هم يضربون الكباش ببرق بيضه على وجهه من الدماء سبائب

"لم يرد أن يدعي لهم الانفراد، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم، ولكن أراد الذي ذكرت لك، من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكد" 42

ومنه قوله تعالى "وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ" 43

ويذكر عبد القاهر أن هذا الرأي-أي تقديم المحدث عنه- قد ذكره صاحب الكتاب أي سيبويه

- أن يكون في موطن شك فيراد إزالته مثاله "أنا اعلم" لمن شك في عدم علمك

- أن يكون في موطن التأكيد كقوله تعالى "وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ" 44

- أن يكون في موطن القياس كقوله تعالى "وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ" وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة.

- كل خبر يكون على خلف العادة كقولنا "أترجم الشجاعة وأنت تخاف من ذلك.

- كل ما كان فيه وعد وضمن كقولنا: أنا أعدك، أنا أضمن لك.

-ما كان في المدح كقول الشاعر: ولأنك تقري ما خلقت وبع ض القوم يخلق ثم لا يقري

-زيادة الإثبات ونفي الشك إذا كان الفعل مما لا يشك فيه، ولا ينكر بحال، فالفرق بين قولنا: حييته وقد خرج، وقولنا: حييته وهو قد خرج، كان في الثانية أكد من الأولى، وأنفي أن يكون منه استرخاء في الخروج، وهذا يكون عادة بعد واو الحال.

أما إذا كان الفعل مضارعا بعد هذه الواو، فإنه ينبغي أن يبدأ به، بحيث لا يصلح إلا أن يكون مبنيًا عليه كقولنا: رأيتته وهو يكتب.

ومثاله قوله تعالى " إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ "45 فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جاء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم فقيل "إن وليي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين". لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها"46

وإذا كان تقديم الاسم في الإثبات للتأكيد؛ فإنه كذلك في النفي، فإذا قلنا: أنت لا تحسن هذا، كان أشد نفيًا من قولنا: لا تحسن هذا.

ومنه ورد قوله تعالى: "وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ" 47

التقديم والتأخير في النكرة

وفق المبدأ التداولي، فإن هناك فرقا بين قولنا: أجاءك رجل، وأرجل جاك، فالأول متعلق بالسؤال عن المجيء في حد ذاته، أما في الثاني فالبحت يكون في جنس الجائي، أرجل هو أم امرأة، ويسقط معنى هذا الاستفهام على الخبر، فإذا قلت: رجل جاءني، كنت أجبت أحدا علم المجيء أنه كان من رجل لا امرأة، أما إذا قلت: جاءني رجل فأنت تخبر عن الفعل وهو المجيء.

التقديم والتأخير في المعرفتين

يحاول عبد القاهر الجرجاني في هذا الشأن أن يثبت بطلان قاعدة نحوية يكون على أساس ذلك بناء الفرق بين تقديم المبتدأ والخبر المعرفتين وتأخيرهما فيقول: "ومما يوهم ذلك قول النحويين في "باب كان" إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا، كقولك: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيدا، فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتنتي بذلك، وحتى كأن الترتيب الذي تدعي بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما من المنزلة في التقديم والتأخر، يسقط ويرتفع إذا كان الجزاءان معا معرفتين"48

وينكر هذا بوضع حد للمبتدأ والخبر وهي "أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى"49

ويظهر البعد التداولي من خلال الأمثلة التالية:

قولنا: "الحبيب أنت"، و"أنت الحبيب"، ذلك أن معنى "الحبيب أنت" أنك استغرقت جنس الحب كله فيه، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال: "الحبيب أنت إلا أنه غيرك" وهو ما تعدهم بقولك: أنت الحبيب ويمكن أن يخرج الاستغراق من الجنس بعدد من الطرق:

-إدخال الصفة على أساس الأجناس، فيكون الرجل الذي هو جنس واحد إذا وصف فقيل: رجل ظريف، خرج عنه الاستغراق التام.

-إدخال الصفة على المصادر كقولنا العلم، الجهل، ثم تصفه مثلا علم مكتسب وغير ذلك.

-إدخال الصلة على المصدر كقولك: الضرب بالسيف، فبذلك خرج الضرب من كونه صفة جنس واحد إلى أشياء أخرى.

-إدخال الصلة على الاسم المشتق كقول الشاعر:

وهو الضارب الكتبية والطعنة تعلقو، والضرب أعلى وأعلى

كما أن "أل" الدالة على الجنسية لها معنى في المبتدأ هو غيره في الخبر مثاله "أنت الشجاع" و"الشجاع موفى"، ففي قولنا

"الشجاع موفى" يدل على أنه من كان شجاعا فهو موفى لا محالة، ويتبع في ذلك كل الشجعان ويمكننا أن نقول: كل

الشجعان موفون، أما قولنا: أنت الشجاع، فلا معنى للاستغراق فيه. وكل هذه الأمور راجعة لقصد المتكلم ونيته

خاتمة :

من كل ما تم ذكره نستنتج ما يلي:

-يقوم التقديم والتأخير أساسا على مفهوم القصد، فتغيير ترتيب البنات النحوية لا يخضع لأهواء المتكلمين، بل لمقاصدهم.

-تشكل كل بنية نحوية دلالة خاصة وأي تغيير في الترتيب يؤدي لا محالة لتغيير في المضمون

-يظهر البعد التداولي في مبحث التقديم والتأخير وفق المفاهيم البلاغية القديمة من خلال عديد الإمكانيات اللغوية المتاحة

للمتكلم في استدعاء ما يجده موافقا لمقصده ومناسبا لغرضه.

-ليس هناك كثير تفاضل بين ما أفرزته التداوليات الحديثة وما قدمه الدرس البلاغي القديم، بل إن النظرة الثاقبة والرؤية

المتعمنة تجعلنا ندرك فضل الأوائل وسبقهم سواء من حيث الطرح أو التعليل .

-لا ينبغي للباحثين العرب الانبهار بما أنجزه الدرس اللغوي الحديث، فكل ما قدمه يجد أثره المباشر ولكن وفق مصطلحات

مختلفة، والمشكل في الترجمة لا غير.

- 1 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1991، ج2، ص314
 الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، 1988، ج1، ص3032
 ابن منظور، لسان العرب، مادة " دول "، دار الحديث، القاهرة، (1434، 2013) مج3، ص4513
 سورة آل عمران 1404
 الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ج2، ص435 5
 خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر ط1، 2009 ص1486
 7 ينظر: جون سيبسون، جيمس موراي، قاموس أوكسفورد، جامعة أوكسفورد ص526
 دنجا طويبا كوركيس، البراغماتية الفائدتية، جامعة جدار للدراسات العليا، الأردن ص58، 59 8
 طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، المغرب ط2، ص279
 محم محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان ط1، 2004، ص10210
 شاهر الحسن، علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ط2001، ص15711
 فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، 1986، ص812
 13 أمبيرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص455
 فان ديك، النص والسياق، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2000، ص273 14.
 جورج بول، التداولية، تر: قصص العتابي، دار العربية للعلوم، لبنان، ط1 (2010، 1431) ص1915
 فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص0716
 مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت ط1، 2005، ص2917
 18 فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ص12
 19 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3 (1413، 1992) ص106
 20 نفسه ص106
 21 انظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة ص60
 22 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 107
 23 عبد الهادي بن ظفر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة. ط1، 2004. بنغازي ص201
 24 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية-بنية الجملة العربية- دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص129
 25 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص108
 26 ينظر: سيبويه، الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج3 ص170
 27 عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، 1998، ص85
 28 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 113 تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3 (1413، 1992) ص111

- 29 ينظر: المبرد: أبو العباس محمد بي يزيد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2 (1412، 1992)، ج1 ص277
- 30 ينظر: الآمدي، الموازنة ص189.190.191
- 31 لأنبياء63
- 32 لأنبياء63
- 33 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 113
- 34 نفسه ص 119
- الزخرف4035
- 36 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 120
- 37 الأنعام 14
- 38 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 122
- 39 يونس99
- 40 التفتازاني: سعد الدين بن عمر، المطول، تح عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، مصر، 2007 ص 19
- 41 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 128
- 42 نفسه 130
- 43 الفرقان2
- 44 المائة 61
- الأعراف19645
- 46 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 137
- 47 المؤمنون 59
- 48 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز 187
- 49 نفسه 189.